Vue de Port, Pierre Dubreuil, Museum für Kunst und Gewerbe Hamburg, CC0

europeana

ميثاق الملكية العامة في أوروبيانا

Funded by
the European Union

Europeana، مكتبة ومتحف وأرشيف رقمي في أوروبا، ملك للجمهور ويجب أن تمثل المصلحة العامة.

الملك العام هو المادة التي يستمد المجتمع منها المعرفة ويصمم الأعمال الثقافية الجديدة.

يعد امتلاك مجال عام صحي ومزدهر أمرًا ضروريًا للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

لا تنشئ رقمنة محتوى المجال العام حقوقًا جديدة عليه: الأعمال الموجودة في الملك العام في شكل تناظري تظل في الملك العام بمجرد أن يتم رقمنتها.

مبادئ لملك عام سليم

المتاحف والمكتبات ودور المحفوظات بجميع أنواعها هي من أصحاب تراثنا الثقافي والعلمي. منظمات الذاكرة هذه هي الأوصياء على المعرفة المشتركة للمجتمع. يلعبون دورًا أساسيًا في الحفاظ على الملك العام نيابة عن المواطنين ويجب أن يدعموا عددًا من المبادئ العامة. هذه المبادئ ضرورية للحفاظ على فهم هادف للملك العام ولضمان استمراره في العمل في البيئة التكنولوجية لمجتمع المعلومات المتشابك. لا تهدف هذه المبادئ إلى منع المنظمات من الاستغلال التجاري لأعمال الملك العام في مجموعاتها. وبدلاً من ذلك، فإنها توفر مجموعة من المعايير الدنيا التي تضمن عمل المجال العام في البيئة الرقمية.

1. حماية حقوق النشر مؤقتة. يمنح حق المؤلف المبدعين احتكارًا محدودًا زمنيًا للتحكم في أعمالهم. بمجرد انتهاء هذه المدة، تقع هذه الأعمال تلقائيًا في المجال العام. كتلة المعرفة عبر الزمن المسجل موجودة في المجال العام؛ تقدم حقوق الطبع والنشر استثناءً مناسبًا ومحدودًا زمنيًا لهذه الحالة.

2. ما هو في الملك العام يحتاج إلى أن يبقى في الملك العام. لا يمكن إعادة السيطرة الحصرية على أعمال المجال العام من خلال المطالبة بالحقوق الحصرية في النسخ الفنية للأعمال، أو باستخدام التدابير الفنية أو التعاقدية للحد من الوصول إلى النسخ الفنية لهذه الأعمال. تظل الأعمال الموجودة في المجال العام في شكل تناظري موجودة في المجال العام بمجرد حصولها.

3. يجب أن يتمتع المستخدم الشرعي لنسخة رقمية من مصنف في المجال العام بحرية (إعادة) استخدام ونسخ وتعديل العمل. تضمن حالة الملك العام للعمل الحق في إعادة الاستخدام والتعديل والنسخ، ويجب ألا يكون ذلك مقيدًا من خلال التدابير الفنية أو التعاقدية. عندما يدخل العمل إلى المجال العام، لم يعد هناك أساس قانوني لفرض قيود على استخدام هذا العمل.

مبادئ توجيهية للحفاظ على وظيفة الملك العام.

هناك عدد من التطورات الهامة التي تهدد وظيفة الملك العام. على مدى العقود الماضية، شهدنا توسعًا في نطاق حق المؤلف من حيث الوقت والموضوع المحمي. لقد كان هذا ضارًا بالملك العام وقدرة المواطنين ومنظمات الذاكرة على التفاعل مع أجزاء مهمة من ثقافتنا ومعرفتنا المشتركة. جرى إصدار الإرشادات الآتية لمواجهة هذا الاتجاه.

1. يجب أن يأخذ أي تغيير في نطاق حماية حق المؤلف في الحسبان التأثيرات على الملك العام. يجب ألا تكون التغييرات في نطاق حقوق النشر بأثر رجعي. في القرن العشرين، جرى توسيع حق المؤلف ليشمل مصالح أصحاب الحقوق على حساب الملك العام. ونتيجة لذلك، فإن جزءًا كبيرًا من ثقافتنا ومعرفتنا المشتركة محجوبة وراء قيود حقوق النشر والقيود الفنية، ويجب علينا ضمان عدم تفاقم هذا الوضع في المستقبل.

2. لا يجوز استخدام أي حق آخر من حقوق الملكية الفكرية لإعادة بناء حصرية على مواد الملك العام. الملك العام هو عنصر أساسي في التوازن الداخلي لنظام حق المؤلف. يجب ألا يتم التلاعب بهذا التوازن الداخلي من خلال محاولات إعادة تشكيل أو الحصول على سيطرة حصرية من خلال لوائح خارجة عن حقوق النشر. لا ينبغي لأي تدابير حماية تكنولوجية مدعومة

بالقانون أن تحد من القيمة العملية للمصنفات في الملك العام. يجب عدم استخدام حقوق الملكية الصناعية، مثل العلامات التجارية؛ لتقييد إعادة استخدام ونسخ أعمال الملك العام.

الأساس النظري

الملك العام هو مورد مشترك يدعم المجتمع المعاصر. نظرًا لرقمنة المعرفة والمعلومات، غالبًا ما تُستخدم العقود القانونية التي تمنع الوصول المجاني إلى المجال العام المرقم. هذا يتعارض مع الهدف التأسيسي لأوروبيانا - Europeana. هدفنا الأساس هو جعل التراث الثقافي والعلمي للملك العام في أوروبا متاحًا مجانًا للمواطنين في شكل رقمي لتشجيع تطوير المعرفة وتحفيز المشاريع الإبداعية والابتكار. هذا هو موقف المفوضية الأوروبية، التي تمول أوروبيانا Europeana، ومؤسسة أوروبيانا Europeana، التي تدير الخدمة.

هذا الميثاق هو بيان سياسة وليس عقد. إنه لا يُلزم موفري محتوى الأوروبيانا Europeana بأي منصب. تقوم مؤسسة بإصدار الميثاق من أجل التأثير على النقاش بين منظمات الذاكرة الأوروبية وصانعي السياسات والممولين حول الشروط التي بموجبها يتم توفير المحتوى الرقمي للملك العام.

سياسات موفري المحتوى. كل منهم مسؤول قانونًا عن Europeana في شروط الوصول وإعادة الاستخدام، تَتَّبع الأوروبيانا تحديد الشروط التي يوفرون المحتوى بموجبها، وتحديد أي حقوق في المحتوى الخاص بهم وتصفيته. وعليه، فهناك مجموعة واسعة سيساعد ميثاق الملك العام على تعزيز Europeana من الممارسات بين المؤسسات التي توفر محتوى المجال العام لـ أوروبيانا التناسق الأكبر لصالح مستخدمينا. لقد اشتكى المستخدمون من مجموعة الممارسات المختلفة وخاصة أن بعض مزودي المحتوى يتقاضون رسومًا مقابل التنزيل وحتى الوصول إلى العناصر الرقمية الموجودة في المجال العام في شكلها التناظري. وهم يرون أن هذا يشكل عائقا أمام المواطنين الراغبين في وصول المشروع إلى تراث الملك العام.

ما هو الملك العام؟

يشمل الملك العام جميع المعارف والمعلومات - بما في ذلك الكتب والصور والمصنفات السمعية والبصرية - التي لا تتمتع بحماية حقوق التأليف والنشر ويمكن استخدامها دون قيود، وتخضع في بعض الدول الأوروبية للحقوق المعنوية الدائمة للمؤلف. يوفر الملك العام توازنًا متطورًا تاريخيًّا لحقوق المبدعين المحمي بموجب حقوق النشر وهو ضروري للذاكرة الثقافية وقاعدة المعرفة لمجتمعاتنا. يغطي المجال العام فئتين من المواد:

1. الأعمال التي انتهت مدة حماية حقوق النشر عليها. يستمر حق المؤلف في العمل في معظم أنحاء أوروبا لمدة 70 عامًا بعد وفاة صاحب العمل الأطول عمرًا. إذا كانت حقوق النشر محفوظة لشركة ما، فستستمر لمدة 70 عامًا بعد النشر. بمجرد أن تنتهي هذه الحماية المؤقتة، تتوقف جميع القيود القانونية عن الوجود. هذا يعني أن كل ما تَمَّ نشره أو رسمه أو تصويره أو إصداره في أي مكان في العالم قبل القرن العشرين تقريبًا هو خارج حقوق الطبع والنشر وفي الملك العام.

2. المشاعات الأساسية للمعلومات التي لا يغطيها حق المؤلف. الأعمال ليست محمية بحقوق الطبع والنشر إذا لم تكن أصلية. الأفكار والحقائق لا يغطيها حقوق التأليف والنشر، ولكن التعبير عنها. تستثنى من هذه الحماية القوانين والقرارات القضائية والإدارية. تُعَدُّ هذه المشاعات الأساسية مهمة للغاية بالنسبة لعمل مجتمعاتنا بحيث لا تُحمَّل بالقيود القانونية من أي نوع ولو لمدة محدودة.

من المهم ملاحظة أنه بجانب الملك العام كما هو موضح في ما سلف، هناك عدد من التقييدات والاستثناءات الأخرى التي تقلل القيود القانونية وتضمن الوصول الكافي إلى معرفتنا وثقافتنا المشتركة. تضمن هذه الاستثناءات أن حقوق النشر الممنوحة للمبدعين لا تتداخل مع متطلبات معينة محددة للمجتمع. فهي تضمن الوصول وتمكّن من عمل المؤسسات الاجتماعية الأساس وتوفر المشاركة الاجتماعية للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة.

ما سبب أهمية الملك العام؟

الملك العام هو المادة الخام التي نستخلص منها معرفة جديدة ونبتكر أعمالًا ثقافية جديدة. إن وجود مجال عام صحي ومزدهر أمر ضروري للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا.

الكثير من المعرفة حول العالم – موسوعة ديدروت، لوحات ليوناردو، قوانين نيوتن للحركة - موجودة في الملك العام. يعيد المجتمع استخدام المواد الموجودة في الملك العام ويعيد تفسيرها ويعيد إنتاجها، وبذلك يطور أفكارًا جديدة ويخلق عملاً جديدًا. النظريات الجديدة والاختراعات والأعمال الثقافية وما شابه ذلك مدينة للمعرفة والإبداع في القرون السابقة.

الملك العام في العصر الرقمي

يتيح الإنترنت الوصول إلى الجزء المرقم من تلك المعرفة والإبداع على نطاق كان مستحيلًا في السابق. إنه المحرك لجهود الرقمنة الهائلة التي ستغير بشكل أساس دور مؤسسات التراث الثقافي والعلمي. تخلق رقمنة المجموعات التناظرية فرصًا جديدة للمشاركة وإعادة الاستخدام الإبداعي، وتمكين الأشخاص من استكشاف تراثنا المشترك والاستجابة له بطرق جديدة لم تلحق بها تشريعاتنا بعد. كما أنها جعلت حق المؤلف مركز اهتمام أصحاب تراثنا الثقافي والعلمي. كان لمنظمات ذاكرتنا على مدى أجيال واجب عام يتمثل في الحفاظ على التراث أمانة للمواطنين وجعله في متناول الجميع. تُنَفَّذ هاتان الوظيفتان عادة على نفقة المواطنين - أي على نفقة دافعي الضرائب.

يجب على منظمات الذاكرة غير الهادفة للربح، المنوط بها الحفاظ على معرفتنا المشتركة وثقافتنا، أن تأخذ على عاتقها دورًا خاصًا في التوسيم الفعال لأعمال الملك العام والحفاظ عليها بوصفه جزءًا من هذا الدور، يحتاجون إلى التأكد من أن المصنفات في الملك العام متاحة لجميع المجتمع، من خلال إتاحتها على أوسع نطاق ممكن. من المهم لمؤسسات الذاكرة أن تدرك أنه بصفتها وصية على ثقافتنا المشتركة ومعرفتنا، فإنها تلعب دورًا رئيسًا في تمكين إبداع المواطنين وتوفير المواد الخام للثقافة والعلوم والابتكار والنمو الاقتصادي المعاصر.

في الوقت نفسه، فإن التحول من حراس المجموعات التناظرية إلى مقدمي الخدمات الرقمية يضع تحديات هائلة على هذه المنظمات. إنشاء مجموعات رقمية وصيانتها أمر مكلف ؛ قد يفتقر قطاع التراث الثقافي إلى الموارد اللازمة لهذه المسؤولية الجديدة. قد يشجع الرعاة الحكوميون أو يطلبون من المنظمات توليد الدخل عن طريق ترخيص المحتوى لمجموعة واسعة من المستخدمين التجاريين.

أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أحد الخيارات لتمويل جهود الرقمنة واسعة النطاق. يدفع مجمعو المحتوى التجاري مقابل الرقمنة مقابل الحصول على امتياز الوصول إلى المجموعات الرقمية. يُنظر إلى هذه الأنشطة على أنها سبب لمحاولة ممارسة أكبر قدر ممكن من السيطرة على النسخ الرقمية لأعمال الملك العام. تطالب المنظمات بحقوق احتكارية في الإصدارات الرقمية من أعمال الملك العام وتدخل في علاقات حصرية مع شركاء تجاريين يحولون دون الوصول المجاني لها.

عندما يقفل هذا التفرد للمحتوى الرقمي ويمنع وصول المعلمين والمبتكرين والمواطنين وإعادة استخدامه، قد تعرض مؤسسات الذاكرة مهمتها الرئيسة للخطر، وتقوض علاقتها مع مستخدميها. يجب أن تظل الأعمال الموجودة في الملك العام في شكل تناظري متاحة مجانًا في شكل رقمي ويجب أن تؤدي رقمنة هذه الأعمال إلى زيادة وصول الجمهور بدلاً من القيود الجديدة. لكي تظل منظمات التراث الثقافي والعلمي ذات صلة بالعصر الرقمي، يجب أن تسعى جاهدة لزيادة عدد الواصلين إلى معرفتنا وثقافتنا المشتركة من خلال أن تكون النقاط الأساس للوصول إلى الأعمال الموجودة في مجموعاتها. يمكن تطوير خدمات القيمة المضافة حول المحتوى دون الحاجة إلى المطالبة بحقوق احتكار على الأعمال التي كانت في المجال العام في شكل تناظري.

في النهاية، على المستوى السياسي ومستوى صنع السياسات، من مصلحة المجتمع أن تتم رقمنة المعرفة والمعلومات في الملك العام. بمجرد أن تُرَقْمن، يجب أن تكون متاحة مجانًا للمؤسسات الإبداعية ومبتكري البحث والتطوير ورجال الأعمال التقنيين لاستخدامها أساسًا لتوليد الأفكار والتطبيقات التي لم تُصَوَّر بعدُ.

الهدف من هذا الميثاق هو إعطاء إشارة واضحة لموفري المحتوى وصانعي السياسات والجمهور الذي تؤمن به مؤسسة أوروبيانا وترغبون في تعزيز مفهوم الملك العام في العالم الرقمي. من أجل القيام بذلك نحن، Europeana وأوروبيانا Europeana بحاجة إلى فهم قوي وحديث لطبيعة هذا المورد الأساس.

إذا كنت ترغب في الرد على ميثاق الملك العام الأوروبي، يرجى الاتصال بـ info@europeana.eu

europeana

pro.europeana.eu

@EuropeanaEU

CC BY SA

Funded by
the European Union